أكبر من يالطا.. أصغر من عرش دمشق

عبد المنعم علي عيسى

يستذكر هنري كيسنجر الراسم للسياسات الأميركية في عقد كان يشكل مقدمة أساسية لتلك الانهيارات التي لحقت بالقطب الخصم مطلع العقد الأخير من القرن المنصرم، وهو الحكيم الأميركي في هذا الزمن وفي منزلة البطرك السياسي الأكبر منه، يستذكر ويستعيد ما قاله عن سورية في العام ١٩٧٤ بعد مفاوضات فك الارتباط: «جوزة يصعب كسرها بالقوة».

أطلق كيسنجر في ١٩ / ١٠ / ٢٠١٥ تصريحاً مهماً قال فيه: الأسد يفشل السياسات الأميركية للمرة الثانية، ويقصد بهذه الأخيرة (الثانية) تلك التي بدأت مع زلزال «الربيع العربي» الذي أسقط من أسقط ودمر من دمر في حين بقي الأسد صامداً عصياً على الرغبات والأهواء الأميركية. أما المرة الأولى التي يقصدها فكانت عندما جاء كولن باول (وزير الخارجية الأميركي ٢٠٠١-٢٠٠٥) إلى دمشق كطاووس يتباهى بألوان ذيله ذلك الذي صبغ العراق بها حتى الآن وما من أحد يدري لمن ستكون الصبغة القادمة، حدثت الزيارة في اليوم التالي لإعلان الرئيس الأميركي جورج بوش الابن من على ظهر بارجة أميركية قائلاً: «المهمة قد أنجزت» جاء باول يوم الجمعة ٢ أيار ٢٠٠٣ حاملاً معه كما أشيع في وسائل الإعلام الطلبات الأميركية الـ(٣٣) وفي العالم الشفوي (غير الموثق) شاع من تلك الطلبات ثلاثة عبر ما تسرب من المسؤولين الأميركان ومن الإعلام الأميركي والتقطه المهتمون بالسياسات السورية، كانت (الطلبات الثلاثة) تتعلق بالعراق وفلسطين ولبنان وفي الأولى كان المطلوب هو التعاون الاستخباراتي مع الأميركان وفي الثانية وقف الدعم الذي تقدمه دمشق إلى حماس، أما الثالثة فهي وقف تزويد حزب الله بالأسلحة وشتى أنواع الدعم اللوجستي.

تضيف تلك التسريبات بأن باول قدم أثماناً باهظة لطلباته كان في مقدمها بقاء دمشق بمنأى عن أي استفزاز خارجي بل إغراقها بالاستثمارات الغربية والخليجية، وبقاء لبنان في العهدة السورية الأبدية لا ينازعها فيه أحد على الإطلاق.

لا يمكن للرفض الحاسم الذي أجاب به الأسد يومها أن يعطى حقه إلا إذا عرضنا للمناخات الدولية التي كانت تحيط به ففي أعقاب ١١ أيلول٢٠٠١ ظهرت أميركا جريحة ومستعدة لأن تجرف كل من يقف بوجهها في سعيها للأخذ بالثأر، آنذاك ذهبت روسيا بكل عظمتها إلى القبول بتوقيع اتفاقات كانت ظالمة لها مع الناتو وخصوصاً تلك التي تتعلق بكمية ونوعية الأسلحة المنتشرة في أوروبا على حدودها أيضاً، أما بيونغ يانغ فقد فتحت منشآتها النووية أمام المفتشين الدوليين صاغرة في حين ذهب القذافي إلى الاتصال بالأميركان فاضحاً ما هو مطلوب منه (البرنامج النووي الليبي) وما هو غير مطلوب أيضاً (البرنامج النووي الإيراني).

في يوم الجمعة ٣٠ / ١٠ / ٢٠١٥ شهد فندق امبريال ريدينغ سكول في العاصمة النمساوية اجتماعاً هو الأكبر منذ الاجتماعات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية فقد حضره- على مستوى وزراء الخارجية- تسعة عشر وفداً تمثل فيها قطبا العالم ومعهما الصين كما تمثلت أوروبا بالدول الوازنة فيها كفرنسا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا، على حين تمثل النظام الإقليمي بحضور الدول الأكبر في المنطقة كتركيا وإيران ومصر (وقد تم ذكر هذه الأخيرة في هذا الموقع تحسراً على دور مصري غائب وعلى موقع لا تحسن القاهرة حتى الآن ارتياده) ليكتمل الحضور بدول الجوار السوري الثلاث الباقية: لبنان- العراق- الأردن.

أمام المجتمعين بند وحيد وهو الذي يشكل كل هذا التجاذب وكل هذا الاستقطاب ومن الممكن اختصاره بسؤال صغير: هل يرحل الأسد أم لا يرحل؟ جميع من حضر كان يتموضع في أحد خندقين الأول مؤيد لسيادة الدولة السورية على أراضيها وداعم للسلطة الشرعية القائمة فيها بينما الثاني يريد رحيل الرئيس الأسد بأي ثمن وليكن ما يكون بعد ذلك الرحيل، وفيما بين الخندقين كان هناك بعض المتلونين (الذين لا بد من وجودهم في أي اجتماع وفي أي محفل) الذين يضمرون عادة غير ما يعلنون والعكس صحيح في ذلك أيضاً.

أدلى الجميع بدلوه، حيث لم تشهد المواقف أي تغيير يذكر، فمن هذا الأسد؟ وهل هناك من شيء يمكن له أن يقسم العالم إلى نصفين كما قسمه الأسد؟ ثم كيف أضحى بيضة القبان في التوازنات الدولية؟

المتغيرات المحتملة لمواقف الدول الأكثر تأثيراً التي شكل «فيينا» مؤشراً عليها من الممكن استقراؤها على خلفية المسار العام الذي تنتهجه تلك الدول، وفي ذلك يمكن القول بأن الموقف الأميركي الذي يشهد تغيراً كبيراً في إطاره العام سيكون له بالتأكيد تأثير كبير في مجمل القضايا الإقليمية والدولية، واشنطن اليوم لم تعد تريد ملء الفراغ الذي أطلقه دوايت إيزنهاور في رسالة وجهها إلى الكونغرس الأميركي ٥ كانون الثاني ١٩٥٧ وكانت خاصة بالشرق الأوسط وحده وملخصها أن بوسع جميع الدول الشرق أوسطية أن تلجأ إلى طلب المساعدة الأميركية بشتى أنواعها الاقتصادية والأمنية والعسكرية وهو ما عرف بنظرية ملء الفراغ التي جاءت في أعقاب أفول شمس كل من فرنسا وبريطانيا وتحديداً في العام ١٩٥٦ التي كانت إيذاناً بهبوط كل منهما إلى أندية الدرجة الثانية.

واشنطن اليوم تتجه نحو إخلاء المنطقة أو تخفيف وجودها لا يغير من ذلك الإعلان عن وجود قوة كوماندوس أميركية في الشمال السوري ٣١ / ١٠ / ٢٠١٥ حيث الأهداف الأميركية من ورائها لا تعدو أن تكون حماية لبعض المناطق التي تريد حمايتها انطلاقاً من أن الوجود الأميركي في بقعة ما سيعني بالضرورة ابتعاد الطائرات الروسية عن تلك البقعة، أما فيما يخص دوافع الإخلاء فهي عديدة كأن تكون هناك ضرورة لملء الفراغ في أماكن أخرى كالشرق الأقصى مثلاً أو لاعتبارات داخلية تتعلق بما أحدثته الأزمة المالية عام ٢٠٠٨ التي شكلت نذيراً بزوال عصر الهيمنة الاقتصادية الأميركية على العالم.

من جهة ثانية فإن الموقف الروسي يتسم بحذر مبالغ فيه، حيث المخاوف هنا تتولد من قدرة الخارج عبر الأذرع الأمنية والاقتصادية في اللعب على التوازنات الداخلية الروسية وهو ما بدا واضحاً بعد الأزمة الأوكرانية شباط ٢٠١٤ لتبرز من جديد حقيقة راسخة أمام موسكو هي أن الغرب لا يمكن له أن يتفق على شيء أكثر من اتفاقه على تفكيك الاتحاد الروسي أو انهياره. وسط هذه المعمعة الأوروبيون لا شيء لديهم كي يقدموه وتوصيف القارة العجوز لم يعد كافياً لتوصيف الدور الأوروبي الذي بات أقرب إلى العدمية أكثر من أي شيء آخر.

كم كان مريراً ذلك الجواب الذي رد به ستيفان دي ميستورا ٣٠ / ١٠ / ٢٠١٥ على سائليه عن سبب غياب جميع الأطراف السورية عن اجتماع فيينا السوري، أجاب دي ميستورا: السبب بسيط فقد أبلغنا الأطراف السوريين بأنهم لا يستطيعون التوصل إلى أرض مشتركة من دون توصل الدول التي تقدم لهم الدعم والمال والمساعدة إلى تفاهم.

لم يفض اجتماع فيينا ٣٠ / ١٠ / ٢٠١٥ إلى نتائج ملموسة ولم يصل الأمر بالبيان الصادر عنه إلى دعوة (ولا نقول تحذير) الأطراف الداعمة للمجموعات الإرهابية المسلحة في سورية إلى الالتزام بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة (٢١٧٠-٢١٧٨) إلا أن المناخ المتولد عنه -عن الاجتماع- لم يكن مريحاً للمحور الذي يقود الحرب على دمشق بدليل أن المحور القطري السعودي التركي قد سارع فوراً وفي أعقاب صدور البيان عن الاجتماع إلى إصدار بيان خاص فيه ليؤكد «إذا لم تفض العملية السياسية إلى حكومة انتقالية بصلاحيات كاملة ورحيل الرئيس الأسد فلا يمكن الحديث عن حل سياسي في سورية».

على الرغم من ذلك فإن اجتماع فيينا يعتبر نقطة إيجابية سيتم مراكمتها في جعبة التسوية السياسية السورية وإن كان ذلك التراكم يحدث بوتيرة أكثر من بطيئة ما لم يستطع اجتماع دولي هو الأكبر بعد يالطا (شباط ١٩٤٥) أن يكسبه الزخم المطلوب والملح فالتعقيدات التي تشهدها الأزمة السورية باتت حدثاً يومياً وتهدد باتساع دائرة اللهب.

إيران تأمل في أن تساعد اجتماعات فيينا القادمة على الحل السياسي في سورية

| وكالات

أكد الرئيس الإيراني حسن روحاني أنه بالإمكان إيجاد حلول سياسية للأزمات الراهنة في سورية واليمن والبحرين من خلال التعاطي البناء، معرباً عن استعداد إيران للدخول في مفاوضات بهذا الخصوص شريطة أن تفضي نتائجها إلى إرساء الاستقرار والأمن في بلدان المنطقة. في الأثناء، أكد مساعد وزير الخارجية للشؤون العربية والإفريقية حسين أمير عبد اللهيان ضرورة مكافحة الإرهاب في سورية ومتابعة تهيئة الظروف للحوار بين السوريين ليتمكنوا من تقرير المستقبل السياسي لبلادهم.

وفي كلمة له أمام ملتقى كوادر وزارة الخارجية والسفراء ومسؤولي البعثات الدبلوماسية الإيرانية المعتمدين خارج البلاد أمس، أشار روحاني وفقاً لما نقلته وكالة «سانا» للأنباء، إلى التطورات الراهنة في اليمن وقال: «لو أن نظرة السعودية إلى التطورات في المنطقة تقترب من الواقع وتتخلى عن التدخل في الشؤون الداخلية، فإنه بالإمكان إيجاد حلول للكثير من المشاكل في ظل الظروف الجديدة ومنها المشاكل في العلاقات مع السعودية»، معتبراً أن عودة الرياض عن الطريق الخاطئ ستفتح الباب أمام التعاون معها.

وفي إشارة إلى وزير الخارجية السعودي عادل الجبير، لفت روحاني إلى أن بعض «الشبان قليلي التجارب» في أحد بلدان المنطقة يتطاولون في تصريحاتهم أمام الكبار لكنهم لن يحققوا أي هدف باستخدام هذا الأسلوب.

وأكد الرئيس الإيراني أن ما يكتسب الأهمية بالنسبة لإيران هو الحد من سفك الدماء في المنطقة ولو كانت دماء بريء واحد، مشيراً إلى نتائج المفاوضات النووية بين بلاده ومجموعة /٥ + ١/ التي جعلت الكيان الصهيوني أشد الأنظمة عزلة في العالم، ولفت إلى أن الإسراع في إرساء السلام والاستقرار والأمن والهدوء في المنطقة سيعود بالضرر على هذا الكيان وسيصب في مصلحة جميع شعوب المنطقة، معتبراً أن العالم بات يدرك اليوم أن إيجاد حلول للكثير من مشاكل المنطقة رهن بمشاركة إيران.

روحاني خلال لقاء مع السفراء والدبلوماسيين (أ.ف.ب)

من جانبه اعتبر عبد اللهيان في لقاء مع قناة العالم أن التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة في سورية يكون عبر توقف دول في المنطقة وخارجها عن دعم الإرهابيين وتسهيل دخولهم إلى سورية من أجل الاستفادة منهم.

ولفت إلى أن الغرب وبعض دول المنطقة بدؤوا يشعرون بالخطر الجدي من مساعدة الإرهاب والتطرف ولاسيما بعد تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين إلى الدول الأوروبية والأخطار التي بدأ يمثلها الإرهاب على هذه الدول التي دعمته بالأساس. وأعاد عبد اللهيان التأكيد أن إيران ليس لديها مقاتلون في سورية بل مستشارون موجودون بطلب رسمي من الحكومة السورية، مبيناً أن إيران زادت من عدد مستشاريها خلال الأسابيع الأخيرة بما يتناسب مع العمليات العسكرية الروسية في ضرب الإرهاب مشدداً على أن هذا الأمر لا يخص لا السعودية ولا غيرها. وقال: «إن إيران وروسيا الاتحادية لديهما مواقف ووجهات نظر سياسية مشتركة بالنسبة لسورية في مجمل الأمور» مشدداً على أن الشعب السوري هو من يحدد مستقبله بنفسه.

ونفى مساعد الخارجية الإيرانية للشؤون العربية والإفريقية وجود أي برنامج أو جدول أعمال للحوار المباشر بين إيران وأميركا حول الشؤون الإقليمية وخاصة الأزمة في سورية، مشدداً على «أن معيار إيران في مستقبل سورية هو ما يختاره الشعب السوري وحسب».

وأعرب عن أمله بأن تكون اجتماعات فيينا القادمة للدول والأمم المتحدة مثمرة وذات نتائج وتساعد على الحل السياسي في سورية مشدداً على أن إيران لن تدافع وتساند الذين يرغبون في اتخاذ القرارات نيابة عن الشعب السوري.

وقال: «أكدنا الإطار الذي تستطيع من خلاله الدول المؤثرة تسهيل عملية مكافحة الإرهاب ومواجهته ومتابعة العملية السياسية في سورية والتي ستقود إلى حوار وطني بين ممثلي الحكومة والمعارضة التي تؤمن بالعملية السياسية إضافة لتهيئة الظروف التي يتمكن من خلالها الشعب السوري أن يقرر المستقبل السياسي لبلاده» موضحاً أن إيران ستدعم المحادثات المقبلة إذا استمرت في هذا الإطار ولم تكن مجرد اجتماعات استعراضية لتحديد المواقف ولا ينظر فيها إلى حقوق الشعب السوري. ولفت عبد اللهيان إلى أن بعض الدول وعلى وجه التحديد السعودية أظهرت دوراً «غير بناء وسلبياً» ولم تستطع أن تعرض منطقاً قوياً خلال محادثات فيينا مشيراً إلى أن بعض المشاركين كانوا راغبين بالدخول بمواضيع هي في صلب مسؤوليات وحقوق الشعب السوري.

مرصد «الإفتاء المصرية»: الممارسات العنيفة للجماعات الإرهابية لا تمت بصلة للجهاد المشروع في الإسلام

| القاهرة - رلى الهباهبة

أكد مرصد الفتاوى الشاذة والتكفيرية التابع لدار الإفتاء المصرية أن ما تقوم به جماعات العنف هو من قبيل الإفساد في الأرض الذي يستوجب محاربته وتطهير البلاد منه، وأن الممارسات العنيفة للجماعات الإرهابية في الداخل والخارج لا تمت بأدنى صلة للجهاد المشروع في الإسلام، إنما هي تسييس للدين وتأويل خاطئ للآيات والأحاديث من أجل تحقيق المصالح السياسية للجماعة. كما أكد المرصد، في معرض رده أمس الإثنين على دعوة عاصم عبد الماجد، عضو مجلس شورى الجماعة الإسلامية، التي دعا فيها جماعة الإخوان الإرهابية إلى تبني خيار «الجهاد» في المنطقة عامة والإعداد العاجل له «على حد قوله»، أن دعوة القيادي الهارب تصب في إطار دعم حركات وجماعات التطرف والعنف في المنطقة، ومحاولة شرعنة عمليات العنف والقتل والتخريب التي تقوم بها جماعات وحركات الإرهاب في مصر والمنطقة.

وأوضح المرصد أن دعوة «عبد الماجد» تحمل في طياتها تزييفاً للحقائق عبر التدليس في المسميات، مشروعاً، فتارة يصير إفساداً في الأرض، وتارةً يصير غدراً وخيانة.

وشدد المرصد على أن دعوة «عبد الماجد» تسمى «إرجافاً» وليس جهاداً، وهي كلمة لها مفهومها السيئ الذي يعني إثارة الفتن والاضطرابات والقلاقل باستحلال الدماء والأموال بين أبناء المجتمع الواحد تحت دعاوى مختلفة منها: التكفير للحاكم أو للدولة أو لطوائف معينة من الناس، ومنها استحلال دماء المسلمين تحت دعوى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وغيرها من دعاوى الإرجاف التي يسولها الشيطان للمرجفين، والتي كان بعضها سبباً لظهور الخوارج في زمن الصحابة ومن جاء بعدهم وشبهاً يبررون بها إفسادهم في الأرض وسفكهم للدماء المحرمة. وأكد المرصد تصدي دار الإفتاء المصرية لتلك الدعاوى الخبيثة والمزيفة التي يسعى وراءها عناصر تكفيرية تحاول قلب الحقائق والتلبيس على الناس بمسميات دينية مصطنعة لتبرير أعمالهم الإرهابية في حق الوطن والمواطنين، واستمرار لإستراتيجية الدار في فضح تلك الدعاوى وتعريتها أمام الرأي العام ليميز الله الخبيث من الطيب وليعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون.

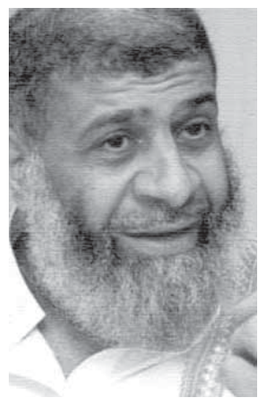
عاصم عبد الماجد

حيث وصف عبد الماجد أعمال العنف والقتل والخروج على الدولة والمجتمع بأنه جهاد مشروع لابد منه، وهو أمر ينافي الشرع والواقع بالكلية، فالجهاد له معان عظيمة وعديدة، وهو طاعة وفضيلة، وهو ذروة سنام الإسلام، وقد شُرع لأهداف وغايات، وليس لمجرد إزهاق النفوس وإراقة الدماء، فإذا تفلت من الضوابط الشرعية له، ولم تطبق فيه الأركان والشروط والقيود التي ذكرها علماء الشريعة خرج عن أن يكون جهاداً

بدء فعاليات المجلس التنفيذي الأول للجمعية البرلمانية الآسيوية في طهران وسليمان يحذر من تداعيات السياسات الهادفة إلى زعزعة استقرار سورية

حذر رئيس الوفد البرلماني السوري المشارك في اجتماعات المجلس التنفيذي الأول للجمعية البرلمانية عدنان سليمان من تداعيات السياسات الغربية والإقليمية وبعض الدول العربية الهادفة إلى زعزعة استقرار سورية، مشيراً إلى أنها بدأت تنعكس سلباً على الجوار وعلى أوروبا بشكل خاص من خلال موجات اللاجئين وعودة الإرهابيين الأجانب إلى بلدانهم.

وبدأت في العاصمة الإيرانية طهران أمس فعاليات اجتماعات المجلس التنفيذي الأول للجمعية البرلمانية الآسيوية لعام ٢٠١٥ واجتماع اللجنة الدائمة حول الشؤون الاجتماعية والثقافية بمشاركة وفد من مجلس الشعب برئاسة سليمان رئيس لجنة الزراعة والموارد المائية في المجلس، حيث ستناقش الاجتماعات موضوع مكافحة الإرهاب الذي يشكل تهديداً للبشرية جمعاء والأوضاع الثقافية والاجتماعية.

وأوضح سليمان في مداخلة له خلال الاجتماعات واجتماع اللجنة الدائمة حول الشؤون الاجتماعية والثقافية، أن هذا الارتداد يأتي بعد خمس سنوات من دعم بعض الدول الغربية والعربية للجماعات الإرهابية المتطرفة وإثارة الفتنة عبر وسائل الإعلام والتمويل والتسليح.

وأشار عضو مجلس الشعب إلى أن «الصراع اليوم في سورية هو صراع بين الوطن وأعدائه... بين الشعب والقتلة المجرمين... بين المواطن وخبزه ومائه ودفئه ومن يحرمه من كل ذلك... بين حالة الأمان التي كنا نتغنى بها وبين من يريد بث الخوف والذعر في النفوس».

وقال سليمان: إن «الشعب السوري عبر برلمانه ينظر بعين الاهتمام والترقب لإصدار قرارات بشأن مكافحة الإرهاب يمكن تطبيقها على أرض الواقع بمساهمة كل البرلمانات الآسيوية للضغط على حكوماتها لاتخاذ إجراءات جادة وصادقة بمحاربة الإرهاب وحماية التراث الثقافي» مؤكداً أن ذلك مسؤولية الجميع.

من فعاليات اجتماعات المجلس التنفيذي الأول للجمعية البرلمانية الآسيوية لعام ٢٠١٥ (سانا)

وذكر سليمان المجتمعين ببعض الجرائم الهمجية التي ترتكبها التنظيمات الإرهابية في سورية ومنها جريمة تدمير التراث الإنساني في مدينة تدمر واستهداف الجامع الأموي بحلب ومسجد خالد بن الوليد بحمص والاعتداء على الكنائس السورية وتدمير بعضها والعبث بقبور الصحابة والأولياء وتدمير المدارس واستهداف خطوط نقل الغاز والنفط وقطع الطرق بين المدن واغتيال علماء الدين ومن بينهم الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي وخطف مطراني حلب ما يدل على أن هؤلاء الإرهابيين يستهدفون الفكر المتنور وكل من يعارض عقلهم التكفيري.

ودعا سليمان الوفود البرلمانية المشاركة للضغط على دولها للمشاركة والمساعدة في الحفاظ على كل المعالم الأثرية الحضارية في مواجهة الفكر التكفيري الهدام. ويضم الوفد السوري عدداً من أعضاء مجلس الشعب هم حسين راغب الحسين ومحمد بخيت وحسين جاسم الحمد وأسعد المحمد وساجي طعمة.

وكان سليمان أوضح في وقت سابق في تصريح له التركيز بالنسبة للوفد السوري هو ضرورة مكافحة الإرهاب وتضافر جهودكل البرلمانات العربية والإقليمية والدولية بهذا الخصوص وخاصة أن الإرهاب يعتبر تحدياً كبيراً ومكافحته مسؤولية الجميع.

وشدد على أن سورية عانت وصمدت أكثر من أربع سنوات في وجه الإرهاب البغيض المدعوم من أميركا وكيان الاحتلال الإسرائيلي وأدواتهما في المنطقة لكن صمود الشعب العربي السوري خلف جيشه وقيادته الحكيمة أجهض هذه المؤامرة بدعم الأصدقاء ولاسيما روسيا الاتحادية والشعب الإيراني الشقيق.

سانا

الفساد يهدد «مؤقتة» الائتلاف بالانفراط

| وكالات

احتج مديرون في مكاتب ومديريات حكومة الائتلاف المعارض المؤقتة يعملون في محافظات حلب وإدلب واللاذقية من الغبن الذي يطولهم، وهددوا «بالانفكاك عن الحكومة».

وأرسل هؤلاء على ما نقل موقع «زمان الوصل» المعارض عن مصدر موثوق من الداخل كتاب احتجاج وتهديد لرئيس المؤقتة أحمد طعمة، تحدثوا فيها عن الفارق الكبير بين رواتبهم ورواتب الموظفين في الخارج.

وقال المصدر الموثوق: إن «رسالة احتجاج وصلته من مديري الداخل يشكون تهميشهم»، مؤكداً أنه «تم رفع الكتاب للحكومة من أسبوعين و«لم تتحرك بشيء».

وأشار المديرون بسخرية سوداء، إلى أن «بدل المخاطر تحت القصف في نظام العاملين في الحكومة يبلغ ١٠٪ من راتبهم المتواضع أصلاً، في حين يبلغ تعويض الاغتراب للآمنين والمرفهين في غازي عنتاب واسطنبول من ٤ إلى ٦ أضعاف الراتب».

وقال المديرون في رسالتهم: إنه «ليس من حق الحكومة أن تجبرهم على العمل تطوعاً وقتما تشاء، وأن عليها أن تحصل على موافقتهم أولاً لأن هذا حقهم». وأجبر طعمة موظفيه على العمل تطوعاً لمدة ٣ أشهر ونصف الشهر وذلك مع بداية الأزمة المالية للحكومة ابتداء من ١٥ / ٣ / ٢٠١٥ وحتى ١ / ٧ / ٢٠١٥. وفي حين حرم جميع الموظفين من رواتبهم بالعمل التطوعي الإجباري احتفظ الوزراء ورئيس الحكومة برواتبهم.

ولفتت رسالة الاحتجاج إلى أنهم «لن يقبلوا باستمرار الغبن في رواتبهم على هذا النحو مهددين بالانفكاك عن الحكومة والعمل بشكل مستقل عنها».

وأكد العديد من المديرين والعاملين في مديريات المؤقتة ومكاتبها والمستودعات التابعة لها في دول الجوار وداخل سورية أنهم لم يتقاضوا شيئاً من رواتبهم منذ ١٠ أشهر بحجة عدم معرفة الحكومة بـ«الطريقة المناسبة لإرسالها إليهم»، علماً أنهم كانوا يتقاضون تلك الرواتب بشكل اعتيادي قبل ذلك.

بشكيك توقف إرهابياً جند عشرين شخصاً وأرسلهم إلى سورية

رواية عن وجود دواعش على خطوط القتال في أوكرانيا

| وكالات

تحدث خبير روسي عن نقل آلاف العناصر من تنظيم داعش الإرهابي، من سورية والعراق، عبر تركيا ودول شرق أوروبية، إلى أوكرانيا ليقاتلوا إلى جانب الجيش الأوكراني ضد قوات جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك الشعبيتين، اللتين انفصلتا عن أوكرانيا العام الماضي. وقال الخبير في «المعهد الروسي للدراسات الإستراتيجية حول أوكرانيا» إيغور كفاسنيوك، حسبما نقل موقع «عربي ٢١»: «نحن نرى أنه تم نقل عدد من مسلحي تنظيم داعش من الشرق الأوسط إلى دونباس، لكي يقاتلوا، فهؤلاء الناس لا يعرفون فعل شيء آخر سوى القتال»، مبيناً أن «عدد المتشددين يتزايد على خط التماس بين جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك الشعبيتين وأوكرانيا».

ولفت إلى أن «المسلحين يعبرون الحدود التركية (مع كل من العراق وسورية)، وبعد ذلك يصلون إلى رومانيا، ومن هناك يذهبون إلى أوكرانيا عبر البحر. وهناك عدد كبير من الإرهابيين في (مدينة) أوديسا» كبرى المدن الأوكرانية على ساحل البحر الأسود. وأضاف الخبير الروسي: إن «سكان أوديسا أكدوا أنه قد ظهر في المدينة الكثير من السمر، أصحاب الشعر الأسود، الذين يشبهون العرب. هؤلاء من سكان الشرق الأوسط جاؤوا إلى أوديسا لفترة وجيزة عملوا عملهم ثم تابعوا طريقهم».

في سياق متصل، ألقى جهاز الأمن القومي بقرغيزستان أمس القبض على أحد أنصار تنظيم «القاعدة» جند عشرين شخصاً وأرسلهم للانضمام إلى التنظيمات الإرهابية في سورية.

وقال ممثل جهاز المكتب القومي لأمن الدولة في قرغيزستان رحات سليمانوف للصحفيين في مدينة أوش، وفقاً لما نقلته وكالة «سانا» للأنباء: إن «المواطن الذي ألقي القبض عليه في مدينة كاراسويس من ضواحي (مدينة) أوش، يعتبر من أنصار المنظمة الإرهابية الدولية القاعدة، وأرسل خلال السنتين الأخيرتين نحو عشرين شخصاً للمشاركة في العمليات المسلحة الجارية في سورية».

وكشفت الأجهزة الأمنية أن المتهم اعترف بأنه جند أكثر من عشرين مواطناً بينهم سبعة من أقربائه، كما أقر بأن ابنه يقاتل إلى جانب «جبهة النصرة» في سورية منذ ثلاث سنوات.

وأوضح سليمانوف أن معظم الأشخاص الذين تم تجنيدهم وإرسالهم إلى سورية للقتال إلى جانب الإرهابيين هم من قرى ناريمان وكاشكا كيشتاك وكاراسويس في منطقة أوش القرغيزية، وأن سكان هذه القرى يشكلون النسبة الكبرى من الإرهابيين الذين يتوجهون من قرغيزستان إلى سورية، كاشفاً أن «أكثر من ٤٥٠ شخصاً من هذه القرى يحارب اليوم في منطقة الشرق الأوسط (سورية والعراق) وأن خمسة وأربعين منهم قتلوا هناك».

وأفادت أجهزة الاستخبارات في قرغيزستان بأن الإرهابي الذي تم إلقاء القبض عليه، مرتبط بتنظيم «الحركة الإسلامية لأوزبكستان».

المفوضية الأوروبية: مساعدات للاجئين السوريين في الأردن بقيمة ٢٨ مليون يورو

| وكالات

أعلنت المفوضية الأوروبية عزمها تقديم مساعدات إنسانية بقيمة ٢٨ مليون يورو لدعم اللاجئين السوريين في الأردن.

وفي بيان صحفي صادر عن المفوضية، نقلته وكالة « الأناضول» التركية للأنباء، قال المفوض الأوروبي لشؤون المساعدات الإنسانية وإدارة الأزمات، كريستوس ستايليانيدس الذي يقوم بزيارة إلى الأردن ولبنان في الفترة الحالية: إن الشتاء القادم سيجلب المزيد من المشقة للاجئين السوريين الأكثر ضعفًا في الأردن، لافتاً إلى أنه سيتم تكثيف المساعدات الإنسانية من المفوضية لتغطية احتياجات اللاجئين الأساسية والمجتمعات المضيفة كالرعاية الصحية ومياه الشرب والمأوى والسكن والتعليم. وناقش ستايليانيدس مع المسؤولين الحكوميين والمنظمات الإنسانية الشريكة خلال زيارته للأردن، احتياجات اللاجئين السوريين وقام بزيارة المخيمات واطلع على الوضع الإنساني فيها. وتندرج المساعدات المعلنة ضمن حزمة المساعدات الإنسانية الإضافية لعام ٢٠١٥ المقدرة بـ٢٠٠ مليون يورو، كانت اقترحتها المفوضية الأوروبية في ٢٣ أيلول الماضي، بهدف توفير موارد عاجلة للاستجابة إلى مطالب من المفوضية وبرنامج الأغذية العالمي والمنظمات الأخرى ذات الصلة من أجل مساعدة اللاجئين العاجلة. وأكد المفوض الأوروبي أن الاتحاد الأوروبي ملتزم التزاماً كاملاً بإيجاد حل سياسي للأزمة السورية، معتبراً أن ذلك هو السبيل الوحيد لوضع حد لهذه المأساة، حسب وكالة «ا ف ب» للأنباء.